وكذلك لا يمنع من ترجيح ذلك القول ما سبق من قوله في هذه السورة: (ولا تشترُوا بعهدِ ا ثمناً قليلاً) إلى قوله: (بأحسن ما كانوا يعملونَ) فإن من يذهب إلى استثناء هذا يرى أن المسليمن لم يكن لهم عهود مع غيرهم إلا بعد هجرتهم إلى المدينة، ولا شك أن هذا يجوز أن يكون من التشريع للمستقبل أيضاً، فيجوز أن ينزل بمكة على أن يعملوا به في مستقبل أمرهم، ولو كان هذا مدنياً لكان له متسع في كثير من السور المدنية، ولم يكن هناك داع إلى إلحاقه بما لا يناسبه من السور المكية.

ومثل هذا يرد في كل سورة مكية يقال إن فيها آيات مدنية، وفي كل سورة مدنية يقال إن فيها آياتت مكية، وفي رأيي أنه يمكن جعل المكي من السور مكياً خالصاً، وجعل المدني من السور مدنياً خالصاً، ولعلي أوفق إلى إثبات هذا على صفحات مجلة رسالة الإسلام في مقال تال لهذا المقال.